" اثر الاقليم الشمالي في اندماج نيجيريا عام 1914 "

أ . د : حسين جبار شكر

Brof. Dr Hussein Jabbar Shukerr

اعداد الطالبة : افراح جاسم حميدي

Student : Afrah Jassim Humady

الملخص :

شهد الاقليم الشمالي في نيجيريا نظاما اداريا وسياسيا متطورا مقارنة بالمناطق المجاورة ، وكان للإسلام دورا بارزا في ذلك النظام ، مما دفع بالسلطة البريطانية الى اتباع نظام للحكم عُرف بنظام الحكم غير المباشر، ليناسب طبيعة الحياة الاجتماعية والسياسية للإقليم ، وبعد ان اثبت نجاحة في الاقليم الشمالي طبقته بريطانيا على نيجيريا كلها من خلال اتباع سياسة الاندماج عام 1914 .

"The Impact Of The Northern Region On The Integration Of Nigeria In 1914"

Abstract

The Northern Territory Witnessed A Developed Administrative And Political System Compared To Neighboring Regions, And Islam Played A Prominent Role In That System, Which Prompted The British Authority To Follow A System Of Government Known As The Indirect Rule System, To suit the nature of the social and political life of the region, and after it proved successful in the northern region, Britain applied it to all of Nigeria by following a policy of integration in 1914.

الكلمات المفتاحية :

اقليم شمال نيجيريا ، اندماج عام 1914 ، نظام الحكم غير المباشر.

Keywords : The Indirect Rule System , The Northern Territory , Merger 1914.

المقدمة

عُد الاقليم الشمالي من اكبر الاقاليم النيجيرية ، تمكن بفضل الدين الاسلامي من بناء امبراطوريات اسلامية متقدمة اداريا وسياسياً ، اضطرت السلطة البريطانية الى اتباع نظاما للحكم غير المباشر ليوازي ذلك التطور ومنح ابناء الاقليم سلطة ادارية سياسية تحت اشرافها ، ونتيجة للظروف المالية والادارية الصعبة التي رافقت السيطرة البريطانية ، وسعت الاخيرة من تطبيق ذلك النظام ليشمل الاقاليم النيجيرية كلها ودمجها في دولة واحدة عرفت بنيجيريا عام 1914.

على ضوء هذه المعطيات التاريخية جاء موضوع البحث بعنوان " اثر الاقليم الشمالي في اندماج نيجيريا عام 1914" ، والذي انطلق من فرضية قائمة على الاسئلة التالية : متى ظهرت بوادر فكرة الاندماج في السياسة البريطانية ؟ ماهي الاسباب التي دفعت السلطة البريطانية في دمج الاقاليم النيجيرية عام 1914 ؟ ما العوامل التي دفعت بريطانيا الى تطبيق نظام الحكم غير المباشر في نيجيريا ؟ ما الاجراءات الادارية التي اتبعتها السلطة البريطانية بعد فرض سيطرتها على الاقليم الشمالي ؟.

قسم البحث على ثلاث محاور ، جاء المحور الاول بعنوان **" اندماج نيجيريا عام 1914 "** تناول فيه البوادر الاولى لظهور فكرة اندماج نيجيريا عام 1914 ، والاسباب الكامنة وراء ذلك الاندماج ،وكشف المحور الثاني الذي جاء بعنوان **" تطبيق نظام الحكم غير المباشر في نيجيريا "** ، وضح فيه الاسباب الرئيسة التي دفعت السلطة البريطانية الى توسيع النظام ليشمل نيجيريا كلها ، واثر ذلك النظام على الاوضاع الادارية للبلاد ، وتناول المحور الثالث الذي جاء بعنوان **" دستور لوغارد عام 1914 "** ذكر فيه اول دستور لنيجيريا بعد الاندماج ، وطبيعة النظام الاداري الذي اتبعته السلطة البريطانية في نيجيريا ، لضمان احكام قبضتها على السلطة في البلاد .

اعتمدت الباحثة في هذا البحث على مجموعة من المصادر المتنوعة جاء في مقدمتها الوثائق المنشورة على شكل تقارير سنوية قدمها الحاكم العام البريطاني فردريك لوغارد الى وزارة المستعمرات البريطانية ، والتي جاءت بعنوان " Colonal Report Annual , Report For, nigeria 1914 " ، كما اعتمد البحث على عدد من الكتب الاجنبية منها كتاب بعنوان " Faculty Of Social Sciences , Course Guide" للمؤلف Mary D.Mai – Lafia ، وكتاب " The Growwth Of The Britsh Commonwelth , 1880-1932" للمؤلف T.M. Compston، فضلا عن عدد من البحوث العلمية منها بحث بعنوان " Nigeria1914- 2014: From Creation To Cremation , Historical Society Of Nigeria" للباحث "Emmanuel Oladipo Ojo" .

" اثر الاقليم الشمالي في اندماج نيجيريا عام 1914 "

اولا : اندماج نيجيريا عام 1914

ظهرت فكرة اندماج الاقليمين الشمالي والجنوبي في اروقة السياسة البريطانية منذ وقت مبكر ، لكنها ظلت مجرد دعوات لم تطبق على ارض الواقع الا في وقت متأخر، فقد اعلن جوزيف تشامبرلن[1] (Joseph Chamberlin) عام 1895 ، في كلمته امام مجلس العموم البريطاني قائلاً : " تُعد العديد من مستعمراتنا في حالة العقارات المتخلفة... وضرورة الاستثمار الحكيم للأموال البريطانية في مستعمرات التاج البريطاني لتطويرها لصالح سكانها ولصالح السكان الاكبر في الخارج " [2]، لذا اتفق رجال السياسة البريطانية نحو تحقيق هدف واحد ، تضمن ضرورة تقليص نفقات ميزانية التاج بشان المستعمرات ، والاستفادة قدر الامكان منها لصالح بريطانيا ، وعليه امر تشامبرلن بتشكيل لجنة تراسها سيلبورن (selborne) وكيل وزير المستعمرات عرفت بلجنة سيلبورن عام 1898، لمناقشة تلك المسالة [3] .

اصدرت اللجنة تقريرها بضرورة الاندماج التدريجي للحكومات والاقاليم بهدف توحيد نيجيريا كأرض استعمارية واحدة يجب تحقيقه فيما بعد ، نظرا لصعوبة تحقيقه في الوقت الراهن آنذاك ،لافتقار البلاد الى شبكة اتصالات مناسبة سواء كانت برية ام سكك حديد تساعد في ادارة البلاد من مركز واحد، لذلك اوصت بالاستمرار[4] على تقسيم البلاد على اقليمين احدهما شمالي والاخر جنوبي ، وادارة كل اقليم منهما كإدارة منفصلة حتى تتوفر شروط الاندماج [5] .

قام تشامبرلن من جانبه بعد مرور اربع سنوات بزيارة الى جنوب افريقيا عام 1902، سعيا منه الى تطبيق تلك الفكرة ، وعُدت تلك اول زيارة الى احدى اجزاء الامبراطورية البريطانية قام بها وزير خارجية اثناء توليه المنصب ، وتوصلت الزيارة الى مشاورات اكدت على ضرورة تأكيد الاندماج في اقاليم نيجيريا [6] .

عادت فكرة الاندماج الى الظهور مرة اخرى في الاوساط السياسية في حزيران 1910،عندما قدم السير لويس هاركورت[7](Lewis Harcourt) ، وزير الدولة لشؤون المستعمرات مقترحاً على مجلس العموم البريطاني لدمج الاقاليم الشمالية والجنوبية في نيجيريا معللا ذلك ؛ بان تقسيم البلاد على قسمين ادى الى حصول ازدواجية في الادارة ، وبالتالي عرقل من تطوير البلاد ، وان استمرار الاقليم الشمالي منفصلا عن الاقليم الجنوبي ساعد من تفاقم حالة الفقر فيه ، اذ امتلك الجنوب وحده جمع الرسوم الكمركية المفروضة على التجارة البحرية مما دفع الاقليم الشمالي بالاعتماد على المساعدات المالية الممنوحة من الخزانة البريطانية ، فضلا عن ذلك ان الاندماج من شأنه تحقيق مزايا مالية كبيرة من خلال الاستخدام الافضل للموارد

المتاحة ، فبالإمكان كخطوة اولى تقسيم البلاد على مقاطعات على اساس جغرافي وعرقي، و حصل السير هاركورت على موافقة المجلس على ذلك المقترح والذي من جانبه كلف السير فردريك لوغارد بتنفيذه ، والذي بدوره أيد الاندماج من خلال تقريراً قدمه الى المكتب الاستعماري في لندن في اذار 1913، وحصلت الموافقة عليه لاحقاً في الاول من كانون الثاني 1914[8] .

تضافرت اسباب عدة دفعت السياسة البريطانية الى التفكير في تكوين دولة نيجيريا ، بعد دمج محميتي الاقليم الشمالي و الجنوبي مع مستعمرة لاجوس منها:

أ- اسباب ادارية :

دعا فردريك لوغارد الى الاندماج ليتمكن من تطبيق نظام الادارة المحلية التي نفذه في الاقليم الشمالي بعدما اثبت نجاحا كبيرا، اذ تمكن من خلاله فرض الضرائب المباشرة على الاقليم الجنوبي [9] ، وجمع اكثر من 300 فئة عرقية متنوعة من اقليمين مختلفين في الادارة والديانة والعادات والتقاليد ، فقد شبه اللورد هاركورت وزير الدولة لشؤون المستعمرات البريطاني عملية الاندماج بالزواج القسري قائلا **" لقد كان زواجا بين الشباب حسن الادارة في الشمال وسيدة الموارد الجنوبية "** [10] .

ارادت بريطانيا من الاندماج تحقيق التنسيق المركزي في ادارة السكك الحديدية والايرادات ، وتوزيعها على الاقليمين ، فمثلا مشروع سكة حديد بارو- كانو الذي شرع في بناءه عام 1906، في الاقليم الشمالي تعارض مع مشروع جنوب نيجيريا ، مما خلق منافسة حادة وغير ضرورية بين الاقليمين فبات من الضروري ايجاد ادارة مركزية موحدة ، وسيطرة مشتركة على ادارة السكك الحديدية في نيجيريا بشكل عام [11] .

ب- اسباب اقتصادية:

هدفت السلطة البريطانية الى جعل المستعمرات مكتفية ذاتيا من الناحية المالية ، مع استغلال الاراضي واسواقها امام التجارة البريطانية ، وتشجيع تصدير المنتجات الزراعية الى بريطانيا ، اذ كان الاقليم الشمالي معتمداً على دعم مكتب المستعمرات البريطاني والخزانة في لندن ، بينما الجنوب كان منتعش اقتصاديا بفضل فرض الضرائب والرسوم الكمركية ، اذ بلغ عام 1912، دخل الشمال 500 الف جنيه استرليني فقط من الايرادات المحلية من ضمنها منحة بلغت 70 الف جنيه استرليني ، بينما بلغ دخل الجنوب 2,25 مليون جنيه استرليني مع تحقيق فائضاً في الانتاج [12] .

عانى الاقليم الشمالي من صعوبات مالية عدة ، فعلى الرغم من مساحة اراضيه الواسعة وامتلاكه موارد اقتصادية وبشرية كبيرة ، لكنه محاطا بأرضٍ صحراوية جافة،

مع ضعف في وسائل المواصلات ، والافتقار الواضح الى الطرق والمطارات والانظمة البريدية ، فضلا عن عدم امتلاكه منفذاً الى البحر، ولا يمكنه جمع الايرادات الكافية للإداريين البريطانيين العسكريين ، في حين كان الاقليم الجنوبي اغنى نسبيا بالموارد ؛ لأنه كان محاطا بالأنهار، وامتلاكه الوقود والمعادن اللازمة لتوفير الطاقة وتشغيل وسائل النقل والمواصلات والاطلالة على البحار، مما ساعد على ازدهار التجارة، فالاندماج هو الحل الامثل بالنسبة الى السياسة البريطانية لتسخير موارد كلا الاقليمين ، وضمان انتشار ايرادات الجنوب الى نيجيريا بأكملها مما دفع بريطانيا الى تبني مشاريع بناء السكك الحديدية وحفر الانهار، وان تسبب ذلك في ارهاق ميزانيتها على تلك المشاريع ، لكنها حققت هدفا اكبر وهو الاستغلال الاقتصادي لموارد البلاد ، اذ تم نقل فحم اينوجو وقصدير جوس والكاكاو وزيت النخيل من الاقليم الشمالي الى الاقليم الجنوبي ولاجوس ، ومن ثم الى اسواق اوروبا [13] .

ج- السيادة الاستعمارية على غرب افريقيا :

كانت احد اهداف سياسة الاندماج هو رفع مستوى الاقليم الشمالي سياسيا ومنافسة اي جزء اخر في البلاد ، اذ كانت بريطانيا كثيرة الاهتمام بذلك الاقليم لما يملكه من اعداد بشرية كبيرة ، فهو المستعمرة الاكثر سكاناً بين مستعمراتها في غرب افريقيا، لذلك فان اندماج عام 1914، هو بشكل عام اخضاع جنوب نيجيريا وتسخيره في خدمة شماله ، وبالتالي اقامة اقليم نيجيري كبير داخل الامبراطورية البريطانية الكبرى [14] .

ثانياً - تطبيق نظام الحكم غير المباشر في نيجيريا

فرض البريطانيون سيطرتهم التامة على الإقليم الشمالي ، وتمكنوا من تأسيس محمية شمال نيجيريا للمدة من عام 1900-1914، بعد انهاء ميثاق شركة النيجر الملكية والسيطرة على الأراضي كافة التي كانت بحوزتها ، فوجد البريطانيون الاختلاف الكبير بين الاقليمين الشمالي والجنوبي، اذ لم تكن هناك اي إشارات للحداثة في الاقليم الشمالي ، وندرة وجود المسيحيين ، وإن وجدوا فانهم عاشوا بشكل منعزل ، فضلا عن القيود الكثيرة التي فرضت عليهم ، كما وجد الاستعمار نظاما اداريا متقدما استمدت احكامه من الاسلام تمثل بنظام ادارة الحكم الذي اتبعه الهوسا - فولاني ، وشمل تطبيقه حتى على غير المسلمين الذين سكنوا في الاقليم الشمالي[15] .

بدء لوغارد حكمه بعدما عُين مفوضاً سامياً للإقليم الشمالي بإعادة هيكلة السلطة الإدارية للإقليم ، والتي تمثلت بعزل الحكام الذين قاوموا الاستعمار البريطاني وإنشاء قاعدة من سلطة محلية جديدة تكون أكثر امتثالا للمصالح البريطانية ، واتباع سياسة للحكم تتوافق مع طبيعة الإدارة السياسية السائدة للإقليم من جانب وتجسد المصالح البريطانية من جانب آخر[16]، لذلك طبق لوغارد " نظام الحكم غير المباشر" وهو

مصطلح استخدمه المؤرخون وعلماء السياسة لوصف نظام الحكم الذي تم تطويره في بعض المستعمرات البريطانية في أفريقيا وآسيا ، وتُرك فيه الحكم وادارة المناطق في أيدي الحكام التقليديين الذين حافظو على السلطة طالما يجمعون الضرائب ، ويؤدون واجبات أخرى تضمن الرخاء البريطاني مع عدد قليل من المستشارين الأوروبيين الذين اشرفوا على حكومة لمنطقة ذات اعداد سكانية كبيرة [17] .

أوضح نائب الحاكم العام هربرت بالمر[18](Palmer Herbert)، إن النظام الذي اتبعته السلطة البريطانية ساعد في الحفاظ على استقرار شمال نيجيريا، إذ دون في مذكراته **" لقد حافظت الحكومة البريطانية على الإبقاء على الحكام المحليين ونظام حكمهم الإسلامي، تحت أمرة المقيمين العاملين، بحيث أصبحت الطبقات العليا من المجتمع في نيجيريا مرشحة لخسارة كل شيء في حال حدوث أي ضرب من ضروب الإضطراب والفوضى"** [19]، وقد حدد الساسة البريطانيين إن هذا النظام هو الأنسب لأفريقيا بشكل عام والإقليم الشمالي من نيجيريا بشكل خاص ، فطبيعة الأرض والمناخ غير مؤاتية للاستيطان الأوروبي ، فضلا عن الطبيعة القبلية للمجتمع في الشمال ، لذلك حاولت بريطانيا الالتزام بإطار العادات والتقاليد المحلية لتكون المجالس المحلية المشكلة حديثا متوافقة مع أشكال التنظيم المحلي ، وتمكين الأوروبيين من تجنيد السكان في إدارة الإقليم لخدمة أهداف سياسية فرضتها بريطانيا[20] .

أقدمت السلطة البريطانية على تطبيق نظام الحكم غير المباشر اول الامر في مملكة الفولاني ثم وسعت تطبيقه في أنحاء الإقليم الاخرى ، لذلك سعى لوغارد الى فرض القانون والنظام في الاقليم مع ضمان الحد الادنى من التطور للبلاد عن طريق الاعتماد قدر الامكان على عدد ضئيل من الموظفين والمسؤولين ، فالحاكم لوغارد عند سيطرته على الإقليم الشمالي لم يكن يمتلك سوى 9 موظفين سياسيين لإدارة شؤون شعب بلغ تعداده قرابة 9,250,000 مليون نسمة [21]، وفي عام 1900،عينت الحكومة البريطانية ٤٢ ضابطا في المحمية من ضمنهم عدد من الأطباء وغيرهم من الضباط غير الإداريين ، فأدرك لوغارد صعوبة حكم وإدارة تلك المنا طق الواسعة بذلك العدد اليسير، مما اضطر إلى الاستعانة بالأمراء والحكام المحليين فيما أسماه بنظام الحكم غير المباشر[22] .

اسهم ذلك النظام في احترام المؤسسات السياسية التقليدية ، وعزز الاستمرارية بين الانظمة الاصلية والاستعمارية ، ولكن في ابعاده غير المباشرة ادى الى عزل السلطات التقليدية عن سكانها المحليين من خلال ارتباطهم بالنظام الاستعماري ، فضلا عن حفاظ الزعماء على مناصبهم من خلال تطبيق التوجيهات الاستعمارية في جميع الاوقات وبمختلف الظروف [23] .

تبنت بريطانيا ذلك النظام في مستعمرات غرب افريقيا ، بعدما اثبت نجاحه في كل من مستعمرات الهند واوغندا ، اذ سهل الحكم على بريطانيا ، ووفَر عليها تكاليف الادارة ، وتقليص عدد الموظفين الاوربيين المطلوب تواجدهم لحكم تلك المستعمرات ، واتاح للبريطانيين الاستفادة من الأنظمة الافريقية التقليدية في الاقليم الشمالي وامتزج معها [24] ، اذ ساعد الزعيم مجموعة من الزعماء الأقل منصباً او ما سُمي بمجلس الشيوخ ، وأعاد ذلك النظام هيكلة نظام الامارة ، اذ نقل الأمراء الى موظفين مدنيين تقاضوا اجورهم من السلطة البريطانية [25] .

كان التطبيق العملي لسياسة الحكم غير المباشر من خلال سلسلة من الاعلانات والمراسيم التي اصدرتها الادارة البريطانية لإدارة امور الاقليم ، اولها اعلان مرسوم محاكم السكان الاصليين لعام 1900، واعلان مرسوم الايرادات للسكان الاصليين لعام 1904، تلاه اعلان ايرادات الاراضي لعام 1904، واعلان سلطة السكان الاصليين لعام 1907 [26] ، واخرها مرسوم السلطة المحلية لعام 1910، الذي هدف الى انشاء سلطة من السكان ، تراسها رئيس تمتع بالشرعية السياسية مع مساعدة مجلس الشيوخ لتقديم المشورة الى الزعيم ، وكانت تلك السلطة مسؤولة عن حفظ الامن وتحصيل الضرائب[27] .

تراس الحاكم العام فردريك لوغارد المجلس الاداري الذي شُكل اعضاؤه من الاوربيين والافريقيين الذين اختارهم بنفسه ، وحددت مهمة المجلس بالنظر في شؤون الصحة ، والمعارف ، والمواصلات ، والجيش ، والاشغال العامة ، والقضاء العالي ، ولا يحق له النظر في صرف الاموال او اصدار القوانين ، بل له الحق فقط في اعطاء الرأي ، وللحاكم حق القبول او الرفض [28] . اي للحاكم سلطة حق الفيتو على اي قرار يتخذ من قبل المجلس التشريعي ، مما دل على حجم النفوذ الكبير التي تمتع به الحاكم وان القرارات النهائية تحت سلطته ، وان وجود المجلس لمجرد اعطاء رأي ليس بالضرورة اعتماده.

وسع لوغارد تطبيق نظام الحكم غير المباشر حتى شمل نيجيريا كلها بعد دمج الاقليمين الشمالي والجنوبي في عام 1914، وحدد مبادئه بالنقاط التالية:

-1من حق الحاكم اختيار خليفة للزعيم المحلي ، وله السلطة المطلقة في عزله.

-2تتولى السلطة البريطانية حق فرض الضرائب ، ولها الحق النهائي في التشريع.

-3لا يحق للحكام المحليين الاحتفاظ بالقوات المسلحة او حمل السلاح .

-4احترام المسؤول البريطاني للعادات والتقاليد في الاقليم ، والتي كان لها دور كبير في ادارة البلاد .

-5استخدام المحاكم الاصلية في اقامة العدل والسجون ، والشرطة المحلية في الادارة.

-6بإمكان المستعمر فرض اللوائح والقوانين متى ما دعت الضرورة لذلك من خلال الحاكم العام البريطاني [29] .

كانت هناك اسباب عدة دفعت السلطة البريطانية الى اتباع نظام الحكم غير المباشر وهي:

أ- توفير التكاليف المالية : وفر ذلك النظام التكاليف المالية على السلطة البريطانية ، اذ كانت مرتبات الزعماء المحليين قليلة مقارنة بمرتبات الموظفين البريطانيين الذين تطلب تعيينهم رواتب باهظة ؛ لانفصالهم عن عوائلهم مدة طويلة ، مع توفير الرعاية الطبية وما صاحب ذلك من ايرادات ضخمة [30]، فضلا عن تمتع الموظفين البريطانيين بإجازة سنوية تراوحت مدتها من ستة الى سبعة اشهر بالسنة مع مرتبات كاملة ، وهذا ترك ثقلا ماليا على كاهل ميزانية الامبراطورية البريطانية [31] ، فضلا عن إحجام البريطانيين عن الوظائف الادارية في نيجيريا لمناخها غير الملائم مع الطبيعة الاوروبية ، وانتشار الامراض والاوبئة ، اذ كانت تلقب افريقيا عامة **"بمقبرة الرجل الابيض "** [32] .

تزامن ذلك وبريطانيا كانت تمر بظروف مالية صعبة عند حكمها لنيجيريا ، فاتساع حدود امبراطوريتها العالمية انهكها اقتصاديا ، فلم يبق امامها سوى نظام الحكم غير المباشر الاكثر ملائمة مع ظروفها المالية ، لمعالجة مشكلة التمويل غير الكافي ، والتقليل من المصاريف الادارية [33]، اذ كان دافعو الضرائب البريطانيون مترددون في تحمل العبء الثقيل لإدارة تلك المستعمرات ، وقد اكدت السلطة البريطانية على ضرورة تحسين الاجراءات المتخذة لتطوير اوضاع الشعوب غير المتحضرة وهي ان تكون مكتفية ذاتياً ، والاعتماد في تمويل الخزينة على الزعماء المحليين الذين عملوا كجباة للضرائب على مختلف انواعها ، سواء كانت ضرائب فردية ام ضرائب الرأس على كل ذكر في المستعمرة ، لتوفير الموارد الكافية للإنفاق عليها [34] .

ب – وجد لوغارد اثناء سيطرته على الاقليم الشمالي امارات حاكمة قوية لها نظم ثابتة في حكم وادارة مناطقها، اعتاد السكان عليها لمدة طويلة، لذلك أدرك صعوبة ايجاد نظاما افضل منه في الادارة [35]، فضلا عن الوعد الذي قطعه الى سلطان سوكوتو ، وباقي الامراء في الاقليم الشمالي بعدم التدخل في الشؤون الدينية ، واحترام العادات والتقاليد القائمة في الاقليم ، طالما ظل الامراء محافظين على الامن والولاء للسلطة البريطانية ، فضلا عن صعوبة ازاحة الحكام التقليديين عن مناصبهم ، وكسب ود الشعب وعدم اثارة الكراهية بإزالة المناصب التي أحتلها اولئك الحكام ، وتخفيف حدة العداء الداخلي بين الاعراق المختلفة ، والاستيعاب التدريجي للإدارة الحديثة من قبل

الامـــراء ، وتـــدريبهم عليهـــا والتعـــرف علـــى تعقيـــداتها وبالتـــالي الاضـــطلاع بالواجبـــات الجديدة التي ستنقل اليهم [36] .

ج- مـن المبـادئ الاساسـية للسياسـة البريطانيـة ان لا تخضـع مصـالح عـدد كبيـر مـن السـكان الاصـليين لإرادة فئـة اوروبيـة صـغيرة ، او اقليـة صـغيرة مـن السـكان المحليـين المتعلمـين والاوروبيـين الـذين لـيس لـديهم اي شـيء مشـترك ، والـذين غالبـا مـا تتعـارض مصـالحهم مع مصالح السكان الاصليين [37] .

د – ادرك الاسـتعمار البريطـاني ضـرورة ان تكـون لكـل مسـتعمرة قوانينهـا الخاصـة قـدر الامكـان ، تمكنهـا مـن ادارة شـؤونها الاداريـة والماليـة ، فعلـى مـا يبـدو انهـا اسـتفادت مـن اخطائهـا فـي حكـم مسـتعمراتها فـي العـالم الجديـد (امريكـا) ، فبعـد نجـاح الثـورة الامريكيـة [38] عـام 1775، ادركـت بريطانيـا الاسـلوب الخـاطئ الـذي اتبعتـه فـي ادارة المسـتعمرات البريطانيـة فـي امريكـا ، ولابـد مـن تغييـره وفسـح المجـال للسـكان فـي ادارة المسـتعمرات الافريقية لتجنب ما حدث في العالم الجديد [39] .

و – هـدفت بريطانيـا مـن اتبـاع ذلـك النظـام الـى ضـمان ولاء الزعمـاء ، وولاء الاهـالي مـن خلالهـم ، وبالتـالي تعـاونهم مـع الادارة البريطانيـة مقابـل ضـمان الاحتفـاظ بألقـابهم ، وبـذلك شـكّل ذلـك النظـام حـاجزا دفاعيـا بـين الاسـتعمار البريطـاني وسـكان نيجيريـا ، وتجنـب الاحتكـاك المباشـر معهـم ، مـع الاسـتفادة مـن نفـوذ الزعمـاء المحليـين ومعالجـة مشـكلة اللغـة ، فقـد ايقـن لوغـارد ان شـعب الاقلـيم الشـمالي لا يتحـدث اللغـة الانجليزيـة وصـعوبة فهمهـا ، وان اعتمـاد الحكـام المحليـين كوسـيط بينهمـا سـاهم فـي تجـاوز مشـكلة اللغة [40] .

ثالثاً- دستور لوغارد عام 1914

بنـاءً علـى مـا ذكـر سـابقاً ارتـأت السـلطات البريطانيـة تطبيـق نظـام الحكـم غيـر المباشـر علـى كامـل اراضـي نيجيريـا ، لـذلك اجتمعـت الادارة الاسـتعمارية البريطانيـة فـي الاول مـن كـانون الثـاني 1914، لإعـلان انـدماج الاقلـيم الشـمالي مـع محميـة الجنـوب ، اذ عقـدت اجتماعهـا الاول فـي مدينـة كـانو بعـد اداء اليمـين الدسـتورية فـي مدينـة لاغـوس عاصـمة الاقلـيم الجنـوبي ومدينـة زونجيـرو [41] ، عاصـمة الاقلـيم الشـمالي مـن قبـل الحـاكم العـام ونـواب الحـاكم ورئـيس القضـاة ، وحضـر ذلـك الاجتمـاع جميـع الحكـام المسـلمين مـن سـوكوتو مـع ممثلـي القبائـل الوثنيـة ، وقـادة الجنـوب وقسـموا يمـين الـولاء للسـلطة البريطانيـة ، أذ شـارك مـالا يقـل عـن ثلاثـة الاف فـارس فـي العـرض الاحتفـالي ، وسـار كـل مـنهم حسـب دوره فـي تقـديم التحيـة ، فكـان اجتماعـا عبَـر عـن الصـداقة بـين الاقليمـين والـولاء لبريطانيـا [42] ، والاعـلان عـن وضـع اكبـر المسـتعمرات البريطانيـة مسـاحة تحـت

سيطرة الحاكم العام ، واعلن حينئذ لوغارد عن الشعار الوطني لنيجيريا ، ووضع شارة جديدة لعلم نيجيريا ، والختم الجديد للبلاد[43] .

بدء لوغارد تطبيق السيطرة الاستعمارية البريطانية بإصداره للدستور أو ما عُرف بقانون لوغارد عام 1914، والذي نص على انشاء المجلس الاستشاري والمجلس التشريعي (المجلس النيجيري) وهو امتداد للمجلس النيجيري الذي انشا في مستعمرة لاجوس عام 1862، واستمر حتى عام 1914، ليكون المجلس التشريعي لنيجيريا كلها ، تالف المجلس من 36 عضواً مثله 23 عضوا اوروبي رسمي ، و 13 عضو غير رسمي ، مثل الاعضاء غير الرسميين 7 اوربيين و6 نيجيريين ، وقد مثل الاعضاء البريطانيين المصالح الاستعمارية كالتجارة والشحن والخدمات المصرفية والتعدين ، في حين مثل الاعضاء ال 6 النيجيريين غير الرسميين مصالح زعماء القبائل ، اميران من الشمال مثل كل منهم مدينتي سوكوتو وكانو ، وعضوا واحدا في كل من كالابار ولاجوس وبنين واويو[44] .

كان المجلس عبارة عن ادارة وطنية ظاهرية اجتمع اعضاؤه مرة واحدة في كل سنة ، ولم يملك اي سلطة تنفيذية ، ولا تتمتع قراراته بأي سلطة تشريعية او تنفيذية ، فالقرار الاخير يرجع للحاكم العام يتخذ ما يراه مناسبا [45] ،لاسيما ان غالبية اعضاؤه الممثلين لشعبهم أُميَين غير متعلمين فلم يظهروا الاهتمام الكبير بالمجلس وجلساته ، فضلا عن الانقسام الاداري والسياسي بين الاقليمين فالإقليم الشمالي عد الجنوب متوحشين ، بينما كانت نظرة الجنوب للشمال انهم جاهلين متخلفين [46] .

شُكلت الادارة الاستعمارية في نيجيريا على غرار الحكومة البريطانية ، فقد مثل الحاكم العام الملك لكنه جمع معها وظائف رئيس الوزراء كرئيس للسلطة التنفيذية ، اما المجالس فهي شبيهة لمجلس الوزراء والبرلمان ، وتولى عمل الادارة طاقم تالف من نائب الحاكم و المقيم المسؤول عن المقاطعة ، وكان الحاكم يقوم بأرسال المعلومات كافة الى وزارة المستعمرات عن طريق تقارير سنوية ، وله الحق في التمتع بإجازة لمدة سبعة اشهر ، ونادرا ما يستشار الحاكم عندما يكون في اجازة الا في مسالة ذات اهمية استثنائية ، ويتم اختياره من افضل الشخصيات ، ولوزير الخارجية الحق في اصدار الحكم عليه بناءً على قدراته الادارية ، وغالبا ما تستمر مدة حكمه 6 أعوام وله الحق في التمديد ، اما نائب الحاكم فتم تعيين نائبان احدهما على الاقليم الشمالي والاخر على الاقليم الجنوبي ، تمتع كل منهما بسلطات متساوية ، ومقر كل واحد منهما في عاصمة الاقليم ، تولى النائب مسؤولية الادارة في حال غياب الحاكم ، وفي حالة وجود تشريعات مستعجلة يتخذ القرارات نيابة عن الحاكم ، وليس من حق النائب الغاء او ايقاف الاوامر العامة او اصدار تعليمات تتعارض مع نص او روح السياسة العامة [47] .

كانت هناك وظيفة المقيمين ، ومهمتهم هي الاشراف وادارة المقاطعات ، فهم مسؤولين مباشرة امام نائب الحاكم وفرضت عليهم واجبات وسلطات مهمة لكنها كانت محدودة ، اذ بلغ عدد المقاطعات 21 مقاطعة لكل البلاد ، بلغ عدد سكانها ما يقارب 800,000 نسمة لكل منها ، وهناك مقاطعات عدة ذات مساحات شاسعة في الاقليمين الشمالي والجنوبي كانت ادارتها مركزية ، اي انها وُضعت بشكل مباشر تحت سلطة الحاكم العام يديرها بمساعدة الامانة المركزية ، ومهمتها الاشراف على ادارة القوات العسكرية ، السكك الحديدية ، البحرية ، القضاء ، الكمارك ، وكانت مسؤولة عن تحصيل الرسوم على الحدود الداخلية والخارجية ، اما الادارات المتبقية كالزراعة والتعليم ، والاراضي ، والمناجم ، والشرطة ، والسجون فكانت لامركزية ورؤساؤها في الاقليمين الشمالي والجنوبي خضعوا مباشرة الى سلطة نائب الحاكم [48].

عُد المقيم العمود الفقري للإدارة في مقاطعته ، والمسؤول بشكل عام عن كفاءة الخدمة العامة ، وكان واجبه الاول هو الادارة المحلية بما في ذلك ادارة المحاكم والاشراف على الخدمات ، وقاضي في المحكمة الاقليمية والتي عمل بها موظفين أُشرف من خلالهم على الحكام المحليين، وتوجيههم مع تقديم تقارير سنوية عن الاعمال التي يقومون بها في المحاكم الاقليمية ، والضرائب ، والتعليم ، والتجارة وغيرها [49] .

قُسمت المقاطعات بدورها على اقسام عدة بلغت عددها 81 قسما في نيجيريا كلها ، وتراس كل قسم رئيس القسم والذي كان مسؤولا امام المقيم ، والقسم هو اصغر وحدة ادارية في نيجيريا ، زاول رئيس القسم سلطاته من خلال الزعماء المحليين ، اقتصر عمله على التوجيه والارشاد ، وتوضيح الاهداف التي حددها الحاكم ، وتولى تسجيل التطورات وارسال التقارير الى المقيم ، واشترطت الحكومة البريطانية على من تولى ذلك المنصب بتعلم اللغات المحلية لاتصاله المباشر مع الاهالي ، ونتيجة لصعوبة اتقان تلك اللهجات واللغات المتعددة فرضت اللغة الانكليزية كلغة رسمية في التعامل والادارة . (50)

الخاتمة :

1- كانت السلطة البريطانية تطمح الى تسهيل الادارة على الحكومة البريطانية وتجنب تحميلها تكلفة مالية اضافية قدر الامكان ، من خلال استغلال خبرة الشمال في الادارة ، والاستعانة في تسييرها بالموارد المالية للإقليم الجنوبي ، وتوزيعها على الاقليمين وادارتهما ذاتيا ، دون بذل اي مجهود مالي او اداري من قبل السلطة البريطانية .

2- اتبعت السلطة البريطانية نظاما اداريا وفق ظروف البلد المستعمر ، فطبيعة المجتمع والتقاليد السائدة في الاقليم الشمالي ، فضلا عن الظروف المناخية والطبيعة الجغرافية فرضت تطبيق نظام الحكم غير المباشر في الاقليم ، والذي هدفت من خلاله

على تركيز السلطة في قبضتها ، ينوب عنها الزعماء المحليين ، الذين بدورهم اعلنوا تأييدهم لذلك النظام للحفاظ على مصالحهم واستمرار نفوذهم ، فكانوا بمثابة الاداة الطيعة لتحقيق المصالح الاستعمارية البريطانية على ارض الواقع ، ضمنت من خلاله السلطة البريطانية وبشكل غير مباشر تأييد السكان وولائهم المطلق لتحقيق هدفا اكبر وهو ضمان استقرار الامن ، وسير الادارة بأقل تكلفه ممكنة واستغلال ثروات البلاد المادية والبشرية .

3- كان الهدف من اصدار دستور لوغارد لزيادة قبضة السلطة البريطانية على الحكم في نيجيريا ، وانها اشركت الحكام المحليين في المجلس التشريعي لضمان ولاء القبائل التابعة للحكام ، فمشاركتهم للحكم كانت لمجرد ذر الرماد في العيون ، فالقرارات النهائية بيد الحاكم العام بناء على التوصيات الصادرة من وزارة المستعمرات .

4- على الرغم من السلبيات الكثيرة التي صاحبت عملية الاندماج وهو الاعتماد المالي الكلي على الاقليم الجنوبي، واجبار ابناء الاقليمين على العيش سوياً بالرغم من اعتراض السكان للاختلافات الثقافية والدينية والعرقية ، لكنه حقق الانصهار السياسي والاجتماعي لأبناء البلاد مما ساعد على خلق كيان لدولة عرفت بنيجيريا بعدما كانت عبارة عن اقاليم مجزأة .

الهوامش:

([1]) [1]جوزيف تشامبرلن (1836-1914) : وهو رجل اعمال من برمنغهام ، ظهر كزعيم ليبرالي جرئ ومتطرف في مدينته ، وقام بتقسيم الحزب الليبرالي بمعارضته للحكم الذاتي لإيرلندا والعداء للتجارة الحرة ، كان من المؤمنين بتوسيع الامبراطورية البريطانية ، شغل منصب وزارة المستعمرات للمدة 1895- 1903، بصفته ليبرالي وتحالف مع حزب المحافظين 1912- 1914. للمزيد ينظر:

Elsie E . Gulley , Joseph Chamberlain And English Social Politics ,Columbia University , London , 1926.

([2])Usman Muhammed, International Political Economy Of Nigerian Amalogamation Since 1914 , European Scientific Jornal , Ahmadu Bello University ,Vol .29 , Nigeria , October 2013 , P . 430 .

([3])Dele Toyin Jemirade , The Colonial Economy: Prosperity And Depression In Kano Province Of Northern Nigeria , 1899 – 1939,Thesis Ph . Dr Un Published, York University, Toronto Ontario,2021,P.135.

([5])Usman Muhammed ,Op , Cit., P.431 .

([6])T.M. Compston , The Growwth Of The Britsh Commonwelth , 1880-1932 , Martins Press , New York ,1973 ,P .2 .

([7])لويس هاركورت (1863 – 1922) : سياسي بريطاني ، درس دكتوراه في القانون في جامعة اكسفورد ، شغل منصب وزير الدولة لشؤون المستعمرات بين عامي 1910- 1915، واطلق

لوغارد اسمه على ميناء بورت هاركورت عند بناءه عام 1912، تكريما له ، توفي عن عمر ناهز ال 59 عاما . للمزيد ينظر :

Patrick Jackson , Harcourt And Son , Fairleigh Dickinson University Press ,United States Of America , 2024.

([8])لم يكن هذا الاندماج الاول الذي طبق عمليا في تاريخ نيجيريا، فقد سبقته ثلاث عمليات للدمج ، اولها في عام 1900، عندما قامت الادارة البريطانية بدمج محميات ساحل النيجر لتشكيل محمية نيجيريا الجنوبية منفصلة عن مستعمرة لاغوس ، وفي عام 1906 ، شكلت كيان سياسي باندماج مستعمرة لاغوس مع محمية جنوب نيجيريا عرفت باسم مستعمرة ومحمية جنوب نيجيريا ، ومثل الاندماج الاخير لعام 1914، اخر خطوة تشريعية وادارية اتخذها البريطانيون لتشكيل كيان سياسي استعماري نيجيري واحد . ينظر :

Egura Ugbeda And Victor Egwemi ,Nigeria At 100 ,1914-2014: Alternative Protection For The Next 100 Years, International Journal Of Arts And Humanities , Nigeria , Vol .5 ,No.16 ,2016 , P.4..

([9])سامي منصور ، نيجيريا عملاق افريقيا التائه ، دار المعارف ، القاهرة ، د. ت ،ص42.

([10])S. A Asemota Esq .San , National Co - Ordinator Of The Ethnic Nationalities Movement At The 2008 Agbo Day, Nigeria ,2008 ,P . 2.

([11])Emmanuel Oladipo Ojo , Nigeria1914- 2014: From Creation To Cremation , Historical Society Of Nigeria , Vol.23 ,2014 , P. 70.

([12])Richard Bourne , Nigeria , Anew History Of Aturbulent Century , The Foundry , London , 2015.12.

([13])Ushe And Chigozle Okonkwo ,Nigeria And The Chailenge Of Unity , Proceedings Of Intcess 2020-7th International Conference Education And Social Science 20-22 January , Uae ,2020, P. 679.

([14])Emmanuel Oladipo Ojo , Op , Cit .,P.70 .

([15])فرجينا كومولي ، بوكو حرام التمرد في نيجيريا ، ترجمة : هيثم نشواتي ، منتدى العلاقات العربية والدولية ، قطر ، 2018 ، ص34.

([16])International Grisis Group Working To Prevent Conflict World Wide ,Northern Nigeria : Back Ground To Conflict , No .168 , Desember 2010 , P.4.

([17])Mohammed Audu And Roseline Oshewolo, Op . Cit ., P.10 .

([18])هربرت ريتشموند بالمر(1877 – 1958) : محامي بريطاني حصل على البكالوريوس في القانون عام 1899 ، قضى خدمته الرسمية في شمال نيجيريا تحت قيادة المفوض السامي لوغارد ، عُين مساعدا مقيما في الاقليم الشمالي عام 1904، ركز نشاطه في العمل على الغاء العبودية في الاقليم ، وتم تعيينه مفوضا للإيرادات المحلية في شمال نيجيريا عام 1911، وكان احد المدافعين عن نظام الحكم غير المباشر الذي جاء به لوغارد ، وله اطلاع واسع بلغة وثقافة الهوسا- فولاني ، شغل منصب نائب حاكم شمال نيجيريا عام 1921 ، غادر نيجيريا عام 1930 ، وعمل حاكما عاما في غامبيا ،عمل حاكما عاما في قبرص عام 1933 ، تقاعد عن العمل عام 1939. للمزيد من المعلومات ينظر:

Robert Holland , Britain And Revolt In Cyprus 1954-1959,Clarendon Press , New York,1998,P.11-12.

([19]) فرجينا كومولي ، المصدر السابق ، ص 35

([20])أ . آدو بواهن ، تاريخ افريقيا العام ، مج 7 ، اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ افريقيا العام (اليونسكو)، بيروت ، 1990 ، ص319 .

([21])H.M. Stationery Office, Nigeria, Library Of Congress , London ,1920, P, Op. Cit ., P. 16.

([22]) رقية بشير ابراهيم ، اثر البريطانيين على الحياة الادارية والاجتماعية في مستعمراتهم دراسة تاريخية تطبيقية عن السودان (1899- 1956) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ام درمان الاسلامية ، معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي ، السودان ، 2009 ، ص20 .

([23])Toyin Falola And Matheo M. Heatton , A History Of Nigeria , Cambridge Universty Prees , New York , 2008 , P . 111.

([24])شوقي الجمل و عبدالله عبد الرازق ابراهيم ، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ، ط 2 ، دار الزهراء للنشر والتوزيع ، الرياض ، 2002، ص96 .

([25])Toyin Abe And Femi Omotoso, Local Government/Governance System In Nigeria , In Editors Rotimi Ajayi And Joseph Yinka Fashagba , Nigerian Politics , Federal University Lokoja , Nigeria , 2021, P.192.

([26])B .J .Dudley ,Parties And Politics In Northern Nigeria , Routledge Taylor And Group ,New york , 2012. P.13.

([27])Toyin Abe And Femi Omotoso,Op. Cit ., P . 191.

([28])آدم عبد الله الآلوري ، الاسلام في نيجيريا والشيخ عثمان دان فوديو الفلاني ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، 2013 ، ص218.

([29])Mary D. Mai-Lafia , Faculty Of Social Sciences , Course Guide , University Of Jos , Nigeria , No .D,P.32.

([30])F. D . Lugard ,The Dual Mandate In British Tropical Africa , William Blackwood And Sons , London ,1922 .P . 95.

([31])Colonal Reports Annual , Northern Nigeria ,Report For 1900-1901,P. 21.

([32])Mary D.Mai – Lafia , Op. Cit ., P.33.

([33])T . M. Compston , The Growwth Of The Britsh Commonwelth , 1880-1932 , Martins Press , New York ,1973,P.413.

([34]) Ibid , Pp.288-289.

([35])Emmanuel Oladipo Ojo , Op . Cit ., P .69.

([36])B . J .Dudley ,Parties And Politics In Northern Nigeria , Routledge Taylor And Group ,New york , 2012., P .19.

([37])T.M. Compston ,Op .Cit ., P . 6.

([38])حرب الاستقلال الامريكية (1775 – 1783) : ثورة شنها سكان المستعمرات البريطانية الثلاث عشر ضد بريطانيا ، كانت بدايتها احتجاجا على القوانين والضرائب المجحفة التي اصدرتها بريطانيا بحق تلك المستعمرات مثل قانون الاراضي عام 1763 ، وقانون السكر والعملة عام 1764، وضريبة الطابع عام 1765 ، واخرها قانون الشاي 1773، اندلعت تلك الثورة في 19 نيسان 1775، واختير جورج واشنطن (Gorge Washington) قائدا لها ، وانتهت بهزيمة بريطانيا في معركة يورك تاون في 19 تشرين الاول 1781، والحصول على الاستقلال عام 1783. للمزيد ينظر : وليم لانجر ، موسوعة تاريخ العالم ، ترجمة : محمد مصطفى زيادة ، ج4 ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1963 ، ص1370-1383؛ يونس عباس نعمه الياسري ،

حـرب الاسـتقلال الامريكيـة (1776 – 1783) دراسـة تاريخيـة ، مجلـة آداب الكوفـة، جامعـه الكوفـة ، كلية آلاداب ، مجلد 1، العدد 23 ،2015 ، ص340-345.

([39])فـيج . جـي . دي ، تـاريخ غـرب افريقيـا ، ترجمـة : يوسـف نصـر ، در المعـارف ، القـاهرة ، 1983،ص342.

([40])Mary D.Mai – Lafia , Op.Cit ., P . 33.

([41])اعلـن لوغـارد عـن رغبتـه بتأسـيس عاصـمة جديـدة للإقلـيم الشـمالي والابتعـاد قـدر الامكـان عـن وادي النيجـر لكونـه غيـر ملائمـاً مـن الناحيـة الصـحية للأوربيـين ،لانتشـار الاوبئـة والامـراض فيـه ، لـذلك ارسـل ثـلاث فـرق لمسـح المسـاحة الواقعـة بـين نهـر كادونـا وهضـبة جـوس ، فوقـع الاختيـار علـى زونجيـرو الواقعـة علـى الضـفة اليسـرى مـن كادونـا علـى بعـد 170 كـم مـن التقاءهـا مـع النيجـر .للمزيـد ينظر :

Richard H . Dusgate , The Conest Of Northern Nigeria ,Frank Cass , London ,1985 , Pp 226-227..

([42])T.M. Compston ,Op .Cit ., P . 126.

([43])Hassan Muritala Babatunde And Lamidi Kamal Olaniyi , 1914 Amalgamation: A Cursory Examination Of Nigeria At Centenary, Political Science Department , Federal University Dutse , Jigawa State , Vol .4 , Issue 1 , 2014 , P . 18 .

([44])Mary D.Mai – Lafia , Op . Cit ., P. 41.

([45])Olajide O. Akanji , Op. Cit ., P.39.

([46])Abdul Raufu Mustapha , Ethnic Structure , Inequality And Governance Of The Public Sector In Nigeria, Democracy, Governance And Human Rights Programme Paper, No.24, United Nations Research Institute For Social Development , November 2006 , P .3.

([47])F .D . Lugard , Op. Cit ., P . 111.

([48])Colonal Report Annual , Nigeria , Report For 1914 , No .878 , London , 1916 , Pp . 38-39 .

([49])Ibid , P. 128.

([50])سامي منصور ، المصدر السابق ، ص4.